2 September 2005
Arabic

الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ١٠٩ من جدول الأعمال المؤقت*

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من المندوب
الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه رسالة من أحمد أبو الغيط، وزير خارجية مصر، يقترح فيها عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في أقرب تاريخ ممكن، لبحث واعتماد خطة عمل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب (أنظر المرفق).

وسيقدم وفد مصر ورقة عمل مفصلة عن هذه المسألة عقب إصدار هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) ماجد عبد العزيز

السفير والمندوب الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من المندوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

لعلكم تذكرون أن مصر أخذت زمام المبادرة في عام ١٩٩٩ لتوجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى الخطورة التي يشكلها الإرهاب وإلى الحاجة لصوغ رد جماعي عبر منظومة الأمم المتحدة. ومع اقتراب موعد الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، من الواضح أنه لم تستقطب قضية من القضايا اهتماما بقدر ما استقطبت مسألة الإرهاب وانعكاساته على السلم والأمن الدوليين.

ونظرا للزيادة الهائلة في حوادث الإرهاب في مختلف أنحاء العالم منذ عام ١٩٩٩، تعتقد مصر أنه بات من الأولوية تكثيف الجهود الجارية لمحاربة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة. فثمة ردود مختلفة على المستويين الوطني والإقليمي، وعلى مستوى الأمم المتحدة، تعكس هذا الكم الهائل من الخطط والاستراتيجيات للتصدي بجملة وحزم لهذا البلاء، غير أنه لا تزال هناك حاجة ماسة لوضع خطة عمل في إطار الأمم المتحدة، تتضمن الجوانب القانونية والإجرائية معا، وتكفل التعاون الدولي الفعلي لتحقيق طموحنا المشترك المتمثل في القضاء على الإرهاب.

وبناء على ذلك، تقترح مصر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لبحث واعتماد عمل للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وذلك في اقرب تاريخ ممكن.

وسيقدم وفد مصر للدورة الستين للجمعية العامة ورقة عمل تضم، في جملة أمور، الإطار المفاهيمي لخطة العمل المقترحة بالإضافة إلى عدة أفكار بشأن وضعها موضع التنفيذ، وذلك باقتراح إدراج عدد من الفقرات في قرار الجمعية العامة المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي".

ونظرا للأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع، أرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الاجتماع العام الرفيع المستوى وكذلك من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة.

(توقيع) أحمد أبو الغيط

وزير الخارجية